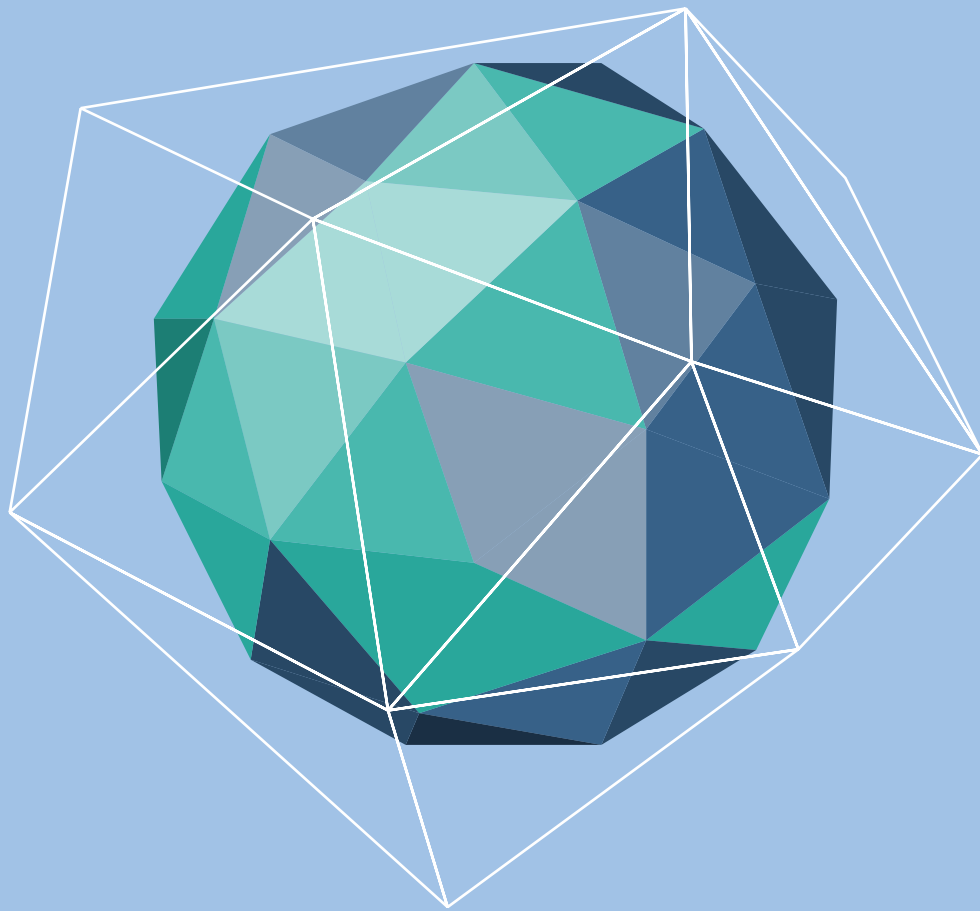
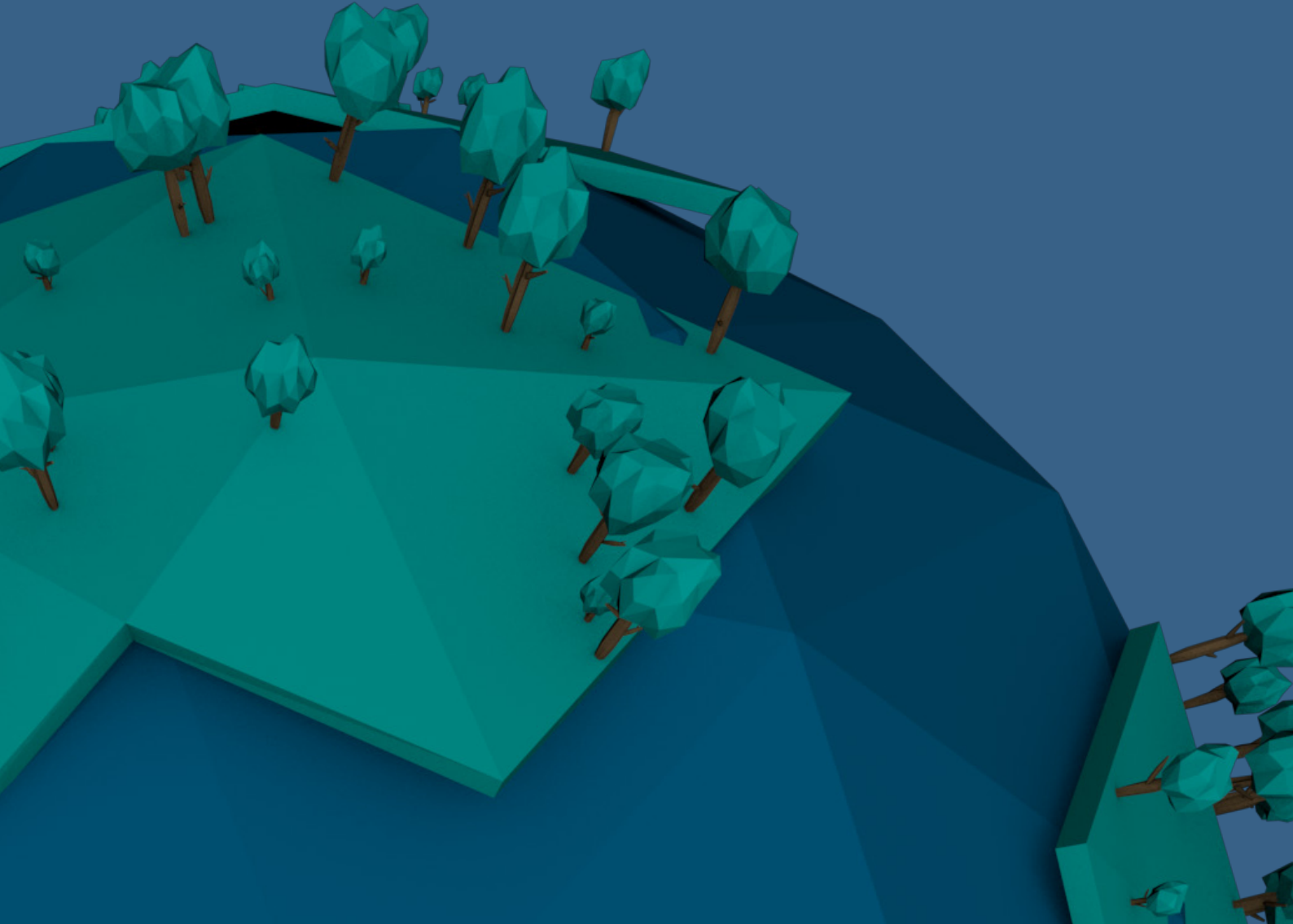


نماذج الحوكمة العالمية في التاريخ



جدول المحتويات

3	المقدمة
4	1. الأفكار الكوزموبوليتية المبكرة
5	2. أفكار الحكومة العالمية بعد الحربين العالميتين
5	2.1 مسودة دستور عالمي
7	2.2 السلام من خلال القانون
9	2.3 اتحاد الدول الديمقراطية
11	2.4 الاتحاد الفيدرالي العالمي
16	3. الديمقراطية العالمية
16	3.1 الديمقراطية والنظام العالمي
16	3.2 برلمان عالمي خارج نطاق الأمم المتحدة
19	3.3 إصلاح الأمم المتحدة
20	المراجع



المقدمة

يواجه الجنس البشري في القرن الحادي والعشرين جملة من المخاطر الجسيمة والتحديات العظمى التي تتطلب حلولاً عالمية فعالة. تمثل ظواهر العنف السياسي وأسلحة الدمار الشامل والتغير المناخي والمظاهر الأخرى للضرر الموسع اللاحق بالبيئة تهديداً لكل فرد في كل دول العالم، وهي تحديات تتجاوز قدرة أية دولة على حماية مواطنيها منها بفعالية.

لإدارة هذه التحديات، نحن بحاجة إلى مؤسسات تسمح لنا باتخاذ وتنفيذ قرارات جماعية على المستوى العالمي، بشكل يراعي مصالح الجميع. للأسف ثبتت عدم قدرة النظام الدولي الحالي على التعاطي مع القضايا العالمية الملحة بشكل مقبول.

تريد مؤسسة تحديات عالمية الإسهام في سد هذه الفجوة، ومن ثم فقد تحدثت المشاركين من مختلف أنحاء العالم أن يقدموا بدائل للوضع الحالي عن طريق تصميم نماذج جديدة للحكومة، في إطار جائزة "تحديات عالمية 2017: شكل جديد".

فكرة أن العالم واحد، وأنا جميعاً عناصر في مجتمع عالمي تجمعهم مصالح وتحديات مشتركة ومستقبل واحد، وأنا من ثم نحتاج إلى نظام لصناعة القرار والحكومة على الصعيد العالمي، هي ليست بالفكرة الجديدة. على مدار التاريخ صمم عدة كُتاب واقتروا نماذج للحكومة العالمية. كان لدى بعضهم أفكاراً طموحة حول انضمام الجنس البشري بأسره تحت راية حكومة واحدة، واقتراح بعضهم الآخر إصلاحات متواضعة للحفاظ على النظام الحالي وتحسينه. تم صوغ بعض هذه المقترحات في أعقاب حروب دموية أظهرت الحاجة إلى نظام حُكم عالمي أفضل.

هذه الورقة القصيرة تعرض عينة صغيرة من هذه الأفكار. نأمل أن يمثل بعضها إلهاماً للقراء الراغبين في المضي نحو تقديم حلول جديدة لقضية قديمة، أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى.

1. الأفكار الكوزموبوليتية المبكرة

الفرنسي إمبريك كروسيه بعنوان سينيبوس الجديد،³ الكتاب الذي نُشر في 1623. اقترح كروسيه مجلس سلام دائم يتكون من سفراء جميع الدول. يقوم هذا المجلس بتسوية جميع النزاعات بين الأعضاء، ويلتزم الأعضاء جميعاً بطاعة قراراته. يُتاح للمجلس قوة شرطية دولية وله ولاية استخدام القوة من أجل إنفاذ قراراته.

في التاريخ الغربي للأفكار، كان من بين أول من عبروا عن الرؤية الكوزموبوليتية للعالم الفيلسوف اليوناني المُعبر عن آراء المدرسة التشاؤمية ديوجين (412 ق.م – 322 ق.م). عندما سُئل ديوجين من أين ينحدر قيل إنه

أجاب بـ: 1: "أنا مواطن هذا العالم".

من مصادر الإلهام الأساسية للكثير من المفكرين الكوزموبوليتيين الحاليين أطروحة عماونيل كانط في كتابه السلام الدائم⁴ الصادر في 1795. لا يطالب كانط بحكومة عالمية، إنما باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة تخضع لقانون موحد. الفكرة المركزية لكانط هي أن السلام الدائم لا يتحقق إلا إذا عم النظام جميع الدول واحترمت القوانين الدولية وامتنعت عن العدوان والتدخل في شؤون حكم الدول الأخرى. رفض كانط فكرة الحكومة العالمية لسببين. أولاً، لأنه اعتبرها فكرة غير واقعية. ثانياً، لأنه رأى خطراً كبيراً في تحول الحكومة العالمية إلى طاغية عالمي.

في القرن الرابع عشر حاجج دانتي أليغييري (1265 – 1321) – مؤلف الكوميديا الإلهية والحجيم بضرورة وجود حكومة عالمية تحمي من الحروب. في أطروحته دي موناركيا قال:²

"يجب فهم فكرة الحكومة العالمية من منطلق كونها حاكمة للبشر على أساس المشترك بين الجميع، وأنها وباستخدام قانون عام، تأخذ بيد الجميع إلى السلام".

من المحاولات الأولى لبناء نموذج تفصيلي لمنظمة تتجاوز الحدود القومية (supranational) تلك التي قدمها الكاتب

يجب فهم فكرة الحكومة العالمية من منطلق كونها

حاكمة للبشر على أساس المشترك بين الجميع، وأنها

وباستخدام قانون عام، تأخذ بيد الجميع إلى السلام.

2. أفكار الحكومة العالمية بعد الحربين العالميتين

هيتشنس فعين مجموعة أسماها "لجنة تأطير الدستور العالمي"، وقوامها 11 باحثاً مرموقاً تحت قيادته، ومعه أستاذ الأدب جوسبيي أنطونيو بورغيسي كأمين عام. أسفرت المبادرة عن مسودة لدستور للاتحاد الفيدرالي العالمي بعنوان مسودة أولية لدستور عالمي⁶ وقد نُشرت عام 1948. تعرض المسودة منظومة جمهورية فيدرالية عالمية مكلفة بالحفاظ على السلم وضمان حقوق الإنسان وفرض وإنفاذ قانون عالمي موحد.

في المقدمة قال بورغيسي إن مجموعة العمل انقسمت آراؤها في البداية حول مجال ولاية الجمهورية الفيدرالية العالمية. وأوضح أن المجموعة انقسمت إلى فريقين: فريق دافع عن الحد الأدنى ويرى بأن تقتصر سلطات الحكومة العالمية على تدابير ضرورة بصفة مباشرة لمنع الحروب، وفريق دافع عن الحد الأقصى ويرى بضرورة ضم العدالة الاقتصادية وحظر التمييز العنصري والاستعمار، إلخ، ضمن ولاية الحكومة العالمية.

ربح الفريق الثاني وعندما كُتب النص النهائي للدستور، أصبح جميع أعضاء الفريق مقتنعين برأي هذا الفريق. أوصى المقترح النهائي بصكّ عملة مشتركة وسياسات مالية ونقدية موحدة وبوجود عاصمة فيدرالية.

الحد من السلطات

يبدأ المقترح الدستوري بإعلان خاص بالحقوق والمسؤوليات الإنسانية، وتشمل الحريات السلبية المعروفة مثل حرية التجمع وحرية الفكر وحظر التعذيب والرق وكذلك الحق في تفادي الإفقر والحق في التعليم. ثم وردت قائمة من السلطات التي يجب أن تُتاح للسلطة العالمية الموحدة، وتشمل:

- حفظ السلام
- سنّ قوانين مُلزِمة للجميع ويمكن أن تُطبق على المجتمعات وكذلك بشكل مباشر على الأفراد
- الوساطة والتحكيم في النزاعات
- مراقبة تغيير الحدود وظهور الدول

أدت تجربة الحربين الدمويتين للغاية في النصف الأول من القرن العشرين إلى انتشار واسع لفكرة الحكومة العالمية. بعد استعمال القنابل الذرية ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي في اليابان، بدأ الكثير من الساسة المؤثرين فضلاً عن بعض المثقفين البارزين في التفكير في اتحاد فيدرالي عالمي كضمانة وحيدة تحول دون نشوب حرب جديدة قادرة على تدمير العالم تماماً. قال بعض العلماء المحترمين مثل ألبرت أينشتاين أن الحكومة العالمية ضرورة على ضوء أسلحة الدمار الشامل الجديدة. طالب أينشتاين بحكومة عالمية تستند إلى دستور توافق عليه الدول جميعاً، مع احتكار الحكومة العالمية وحدها للقوة المسلحة وتكون لها وحدها ولاية تسوية النزاعات بين الدول. في ظل هذا النموذج، يقتصر دور الدول على تنظيم الشؤون الداخلية دون تداعيات على الأمن الدولي.⁵

2.1 مسودة دستور عالمي

من المحاولات الطموحة لوضع دستور لدولة العالم المستقبلية تلك التي قدمتها مجموعة باحثين بجامعة شيكاغو بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة. لعبت جامعة شيكاغو دوراً أساسياً في البحوث المؤدية لأول قنبلة ذرية. بعد انفجار قنبلة هيروشيما في أغسطس/آب 1945 بأسبوع، دُعي رئيس الجامعة روبرت م. هيتشنس إلى نقاش إذاعي حول تبعات هذا السلاح الجديد. أثناء المناقشة تنبأ هيتشنس بأن نهاية البشرية قريبة ما لم يتم منع حروب المستقبل عن طريق تشكيل منظمة عالمية تحتكر الأسلحة النووية. ورداً على تساؤلات عما إذا كانت هذه المنظمة غير واقعية بالمرّة، قال إن القوة الرهيبة للأسلحة الذرية مخيفة بالقدر الكافي – على ما يأمل – بحيث تجعل الإنسانية تسعى لتحقيق هذا النظام العالمي.

بعد البرنامج الإذاعي، اتصل بعض باحثي الجامعة بهيتشنس واقتروا أن يبادر بتشكيل مجموعة عمل لصوغ وثيقة بتفاصيل هذا النظام العالمي الجديد. أعجبت الفكرة

الجديدة، إلخ والحق النهائي في اتخاذ هكذا قرارات

- التدخل في النزاعات العنيفة
- توفر قوات مسلحة فيدرالية وقوات شرطة فيدرالية
- سلطة فرض الضرائب
- إدارة بعض الأقاليم والأراضي
- الحق في تنصيب السلطات المطلوبة
- لتنمية وإدارة الموارد العالمية
- إدارة بنك عالمي يصدر النقود
- تنظيم التجارة الدولية
- تنظيم النقل والمواصلات
- تنظيم الهجرة ومراقبتها

جميع السلطات غير المخولة صراحة للحكومة الفيدرالية في الدستور تبقى في يد السلطات الوطنية.

- الثقافية، بحيث يتواجد مرشحون من جميع الأقاليم الثقافية في العالم.
- حكومة يعينها الرئيس.
 - عدد من الهيئات الخاصة التابعة للمجلس العالمي مكلفة بتمثيل المصالح الخاصة والتعاطي مع قضايا يعينها. داخل هذه الهيئات التي يعينها المجلس العالمي توجد دائرة بها ممثلين من جميع الدول والجنسيات، تكون مسؤولة عن حماية الحكم الذاتي للدول والأقليات. هناك أيضاً دائرة تمثل مختلف النقابات والجمعيات العمالية، ومؤسسة للعلوم والتعليم، ولجنة تخطيط خاصة بها 21 مندوباً يعينها الرئيس. المجلس الذي تشمل مسؤولياته الميزانية، له حق الفيتو.

النظام القضائي

تعمل على تنفيذ القانون العالمي منظومة من المحاكم ترأسها محكمة عليا ودار تقاضي كبرى. دار القضاء الأعلى هي أعلى هيئة قضائية، بها 60 مندوباً ورئيس الدار ورئيس مجلس القضاة الأعضاء. في دار القضاء الأعلى خمسة أقسام، مسؤولة عن قضايا مختلفة. تعين الأقسام محكمة عليا بها 7 أعضاء يقودون ويرصدون أعمال دار القضاء الأعلى، ويوزعون القضايا على مختلف الأقسام، وتكون لهم سلطة مراجعة أو إلغاء أحكام الأقسام.

القوات المسلحة

بموجب المقترح يُتاح للفيدرالية العالمية قواتها المسلحة، وتكون خاضعة لإشراف دائرة الأوصياء، وبها ستة أعضاء يعينهم المجلس العالمي من بين مندوبيه، ويرأسها الرئيس. كما يضم مجلس الأوصياء رئيساً سابقاً له حق التعبير عن رأيه دون أن يُتاح له حق التصويت. فضلاً عن المسؤولية عن القوات المسلحة فإن دائرة الأوصياء عليها أن تقرر الحد الأقصى للقوات المسلحة في كل من الدول الأعضاء، سواء من حيث عدد القوات أو القدرات التقنية.

نظام صناعة القرار

في المقترح الدستوري تنقسم السلطة الفيدرالية بين:

- مجلس فيدرالي يُنتخب كل 3 سنوات انتخاباً مباشراً من الناس في جميع الدول. تنتخب كل دولة مندوباً عن كل مليون نسمة (عدد تقريبي). الدول التي بها أكثر من مائة ألف نسمة وأقل من مليون نسمة، تختار مندوباً واحداً، بينما الدول التي بها أقل من مائة ألف نسمة تكون ضمن الدائرة الانتخابية التابعة لدولة مجاورة.
- يجتمع المجلس الشعبي لمدة 30 يوماً في أيار/مايو كل 3 أعوام. يصوت المندوبون فرادى، ليس بناء على الحدود الوطنية.
- مجلس عالمي، هو بمثابة المجلس التشريعي، قوامه 99 مندوباً منتخبين لمدة 3 سنوات من قبل المجلس الشعبي الفيدرالي، مثل الرئيس.
- أن رئيس يُنتخب ست سنوات بأغلبية ثلثي المجلس الشعبي. تقدم الدول الأعضاء مرشحين يُقسمون على تسع دوائر انتخابية بناء على الانتماءات

دار القضاء الشعبي

هناك هيئة خاصة تُدعى دار القضاء الشعبي، وهي مكلفة بمراقبة والدفاع عن حقوق الأفراد والمجموعات من ظلم الحكومة العالمية، والتأكد من أن جميع القرارات التي تتخذها متناسبة مع الدستور. من حيث الممارسة تعد دار القضاء الشعبي بمثابة مراقب ولها سلطة إحالة أية انتهاكات محتملة إلى دار القضاء الأعلى. للأخيرة القول الأخير في هذه الحالات. نلاحظ إذن أن الرئيس مسؤول أعلى عن عدد من أقوى الهيئات التنفيذية، ورئيس هيئة التقاضي هو صاحب القرار الأعلى على هذه الهيئات، بحيث لا تسبى استخدام سلطاتها.

يجري تعيين دار القضاء الشعبي بموجب تصويت المجلس الفيدرالي على المرشحين لمناصبها، لكن المرشح الذي يتولى المنصب ليس صاحب أكثر الأصوات، إنما المرشح الذي يحل في المركز الثاني من حيث عدد الأصوات. الفكرة وراء هذا المبدأ الغريب كانت: تكون دار القضاء الشعبي مسؤولة بالأساس عن مصالح الأقليات، وليس الأغليات، والعنصر العشوائي في عملية التصويت هذه يصعب على الأغلبية السيطرة على النتائج أو تحديدها. هذه النقطة تحديداً لم تحظ بإجماع اللجنة.

العاصمة واللغة والعملية

للجمهورية العالمية أيضاً عاصمة، مثل العاصمة الأمريكية، تقع في دائرة فيدرالية خاصة لا تتبع أي من الدول الأعضاء. كما أن الجمهورية لها لغة رسمية وعملية.

2.2 السلام من خلال القانون

كان هاتز كيلسن (1881 – 1873) فقيهاً ومنظراً قانونياً بارزاً. هو ينحدر من النمسا لكن مع بداية الحرب العالمية الثانية أصبح يعمل بجامعتي هارفارد وبيركلي بالولايات المتحدة. فلسفة كيلسن الوضعية في القانون أثرت كثيراً على الرأي المعاصر حول ماهية القانون وكيفية عمل النظم القانونية. في كتابه "السلام من خلال القانون"⁷ يتناول كيلسن القانون الدولي. نُشر الكتاب عام 1944

في سياق الحرب العالمية الثانية وتجربة الفشل في الحفاظ على السلام عن طريق عصابة الأمم. سؤال الكتاب هو كيف يمكن لقانون دولي أقوى أن يحول دون نشوب حرب عالمية جديدة. في تلك الفترة كانت التحضيرات جارية لما سيُصبح فيما بعد الأمم المتحدة، فربما إذن كان الكتاب إسهاماً في المناقشات السياسية الدائرة حينها. يطالب كيلسن – من بين جملة أمور – بمبدأ المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب، وقدم مقترحاً بمواثيق لمنظمة عالمية دائمة وإحالة إلزامية لكافة النزاعات بين الدول الأعضاء إلى محكمة دولية.

لدى كيلسن فكرة مركزية تميزه عن جميع المقترحات الأخرى التي يتناولها هذا التقرير، هي أن السلطة التشريعية والتنفيذية لا تُشكلان مركز النظام العالمي، بل يجب ترك ذلك المركز لمحكمة لها اختصاص إلزامي على جميع الدول. طبقاً لكيلسن فإن المحكمة الدولية إذن تُشكل قلب المنظمة العالمية، ورغم أن مقترحاته بالمواثيق تحتوي أيضاً على جمعية عامة ومجلس وأمانة عامة وأمين عام، مثل الأمم المتحدة، فإن دور هذه المؤسسات في مقترحه أقل بكثير بالمقارنة بالأمم المتحدة. هي المحكمة إذن، لا المجلس ولا الجمعية، التي تشكل قلب المنظمة، وفيها تُتخذ القرارات الهامة. طبقاً لكيلسن، فإن مفتاح السلام هو التعامل مع جميع النزاعات بين الدول بصفتها مسائل قانونية.

تستند آراء كيلسن جزئياً إلى التحليل السياسي لأهم المعوقات التي تحول دون وجود نظام قانوني عالمي، وتستند جزئياً أيضاً إلى تحليل قانوني نظري لما هو مطلوب لتفعيل القانون الدولي.

يعتقد كيلسن بأن مقاومة الدول للتنازل عن سلطاتها التشريعية لصالح مجلس تشريعي عالمي، أو لمجلس تنفيذي عالمي لديه سلطات مركزية كافية لإنفاذ القرارات العالمية، هو أكبر بكثير من مقاومتها لهيئة هيئة قانونية مكلفة بتنفيذ القانون الدولي القائم. أشار كيلسن إلى أمثلة تاريخية تُظهر أن في الهيئات الدولية التي يجب أن تُتخذ

فيها قرارات سياسية، فإن الدول، وليس حتى الأقوى بينها، لم ترغب في التخلي عن حق النقض الوطني الذي تتمتع به لصالح قرار الأغلبية، ما جعل هذه الهيئات أقل فعالية. في المحاكم الدولية الدائمة التي سُكّلت عامي 1902 و1923 كانت اليد العليا للقرارات المتخذة بأغلبية أصوات الدول. بحسب كيلسن، فإن أكبر مشكلة في هذه المحاكم كانت أن إحالة النزاعات الدولية إليها لم تكن إلزامية. وحول مسألة أي القوانين هي التي ستطبقها المحكمة الدولية في غياب جهة تشريع دولية، يحاجج كيلسن بأن القانون الدولي موجود بالفعل، ويمكن للمحكمة تطبيقه، وأيضاً بأن واجب المحكمة لا يقتصر على تفسير القوانين القائمة حرفياً، إنما أيضاً أن تطور القانون الدولي. يتم وضع القوانين الجديدة من منطلق سوابق أحكام المحكمة. أي أنه، طبقاً لكيلسن، تعتمد المحكمة على القانون الدولي كما انطبق بالفعل وعلى أسلوب التشريع الوطني المتبع في دول عديدة. كما قلل كيلسن من أهمية وجود هيئة مركزية لتنفيذ القرارات. يمكن ترك هذه المسألة للدول الأعضاء، بأن يصبح لزاماً على كل دولة عضو المشاركة في تنفيذ أحكام المحكمة. الدولة التي لا تستوفي هذا الالتزام يمكن أن تُحاكم وتعرض لعقوبات. نظراً لوجود عدد كاف من الدول المتوقع منها الالتزام بأحكام المحكمة – وأن تكون جاهزة لتنفيذها – فمن المنطقي أن تلتزم كل دولة من الدول بالأحكام وأن توافق على تنفيذها.

من العناصر الأساسية الأخرى في مقترح كيلسن هو حظر لجوء الدول الأعضاء إلى الحرب ضد دول أعضاء أخرى بغض النظر عن السبب، وأن تكون العضوية دائمة لا سبيل للتراجع عنها.

فيما يخص الجمعية العامة، فإن ولايتها ومهامها غير واضحة إلى حد بعيد، إذ تعين كل دولة عضو مندوباً عنها في الجمعية، وتصدر القرارات حسب مبدأ الأغلبية، بواقع صوت واحد لكل عضو. تتولى الجمعية العامة تعيين مندوبي المجلس وتقرر في شأن

تعديلات الميثاق بأغلبية الثلثة أرباع، لكن بخلاف المذكور يبدو أن دورها استشاري. الميثاق المقترح ينص على أنه يحق للجمعية العامة التعبير عن رأيها في أي شأن، بقرارات الأغلبية، لكن لا تصدر القرارات الملزمة عنها حول أي شيء غير وارد في الميثاق.

تتولى المحكمة – وبها 17 قاض – إصدار الأحكام الملزمة للأعضاء. لضمان حياد القضاة وأنهم لا يعملون لصالح أية دولة، فهم يعينون مدى الحياة – أو حتى التقاعد، المفترض أن يحدث عند سن السبعين. يتخلون عن جنسياتهم ويحصلون على جواز سفر دبلوماسي طويلة فترة عملهم بالمحكمة. لا يُسمح لهم بأن تكون لديهم أية مصالح تجارية.

يُعين القضاة من خلال عملية ترشيح المحاكم والمؤسسات القانونية في كافة الدول الأعضاء لأشخاص مناسبين. ترشح كل مؤسسة شخصاً واحداً من الدولة التي بها المؤسسة أو من دولة أخرى. المرشحون من قبل مؤسسات في دول أخرى غير دولهم يوضعون في قائمة، ومن يرشحون من دولتهم يوضعون في قائمة أخرى. بناء على عدد الترشيحات، يُعين تسعة أفراد من القائمة الأولى، في حين تختار الجمعية العامة الثمانية الآخرين من القائمة الثانية. يتم تحضير قوائم جديدة كل أربع سنوات، وإذا غادر أي قاض منصبه أو تقاعد، يُعين مندوب جديد من القائمة التي ينتمي إليها القاضي المُغادر لمنصبه.

بحسب المقترح، يكون للمجلس مندوبين من الأعضاء الأربعة الدائمين به: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين وبريطانيا العظمى، فضلاً عن عدد غير محدد من المندوبين الذين تنتخبهم الجمعية العامة. فترة الولاية غير محددة.

كان كيلسن يميل إلى منظمة سياسية عالمية واسعة النفاذ، ولا يستبعد قيام دولة عالمية في المستقبل البعيد. لكنه يعتقد أن من غير الواقعي تخيل تحققها على المدى القريب. يعتبر أن النظام العالمي القانوني المستند إلى محكمة دولية حلاً واقعياً وسبيلاً للتقدم على

مسار تحقيق الدولة العالمية في المستقبل. يضع مقترح كيلسن القانون أولاً وفي الصدارة، ما يعني أن مقترحه يلتف حول عدد من المشكلات التي عانت منها مقترحات أخرى، مثل "التمثيلية" وقواعد اتخاذ القرار في المجلس التشريعي، وحجم موارد السلطة التي يمكن حشدتها للمؤسسات المذكورة دون تهديد استقلالية الدول ودون المخاطرة بإساءة استغلال هذه السلطات، وما إلى ذلك. في الوقت نفسه، فإن المقترح استهدف بقوة تحقيق السلم وتسوية النزاعات، ومن المشكوك فيه إن كان المقترح يقدم حلاً قانونياً صارماً للمشكلات البيئية العالمية.

2.3 اتحاد الدول الديمقراطية

كان كلارنس ك. ستريت (1896 – 1986) صحفياً أمريكياً، وقد عمل مراسلاً بالخارج لصحيفة نيويورك تايمز. أثناء الثلاثينيات غطى ستريت أخبار عصبة الأمم في جنيف، ومن ثم تعرف عن قرب على تواطؤ العالم في مواجهة الحشد العسكري الألماني الإيطالي الياباني قبيل الحرب، وعدم تحرك العصبة لمحاولة منع العدوان والحفاظ على السلام.

توصل ستريت لنتيجة مفادها أن المشكل يكمن في تصميم عصبة الأمم. بدلاً من أن تكون جمعية للدول ذات السيادة، دون سلطة لاتخاذ وتنفيذ قرارات مشتركة ملزمة، فثمة حاجة إلى اتحاد سياسي أقوى: حكومة عالمية فيدرالية ديمقراطية، لها تشريعات مشتركة وملزمة وقدرات عسكرية كبيرة.

كان من مصادر إلهام ستريت الكبرى تحول الاتحاد الكونفدرالي الأمريكي الضعيف نسبياً – الذي أسسته 13 ولاية ذات سيادة بعد إعلان الاستقلال في عام 1776 – إلى اتحاد فيدرالي من الولايات التي تربطها قوانين مشتركة وحكومة مركزية أقوى، بعد اعتماد الدستور الأمريكي عام 1789.

كتاب الاتحاد الآن⁸ نُشر في عام 1939، والعالم على شفى الحرب العالمية الثانية. في الكتاب، يطالب ستريت باتحاد سياسي يتكون من النظم الديمقراطية الخمسة عشرة المستقرة في العالم حينها، وهي: الولايات

المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلاندا، جنوب أفريقيا، فرنسا، إيرلندا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، الدنمارك، النرويج، السويد، وفنلندا.

في رأي ستريت، فهذا الاتحاد هو السبيل الوحيد لتفادي الكارثة العالمية الوشيكة. عبر جمعها في صيغة اتحاد سياسي، رأى ستريت أن هذه الدول قادرة على حشد موارد اقتصادية وسياسية وعسكرية هائلة قادرة ببساطة على ردع أي معتد محتمل، بما يشمل هتلر وموسوليني.

الكتاب يُركز على التهديد الوشيك – حينها – بحرب عالمية. ما إن بدأت الحرب حتى طالب ستريت باتحاد بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبعد الحرب نُشرت طبعة جديدة من الكتاب، بها نفس الحجج والمطالب باتحاد بين النظم الديمقراطية في العالم، لكن بناء على الوضع السياسي الجديد. بعد نشر الاتحاد الآن بقليل، أسس ستريت منظمة تُدعى "الاتحاد الفيدرالي" وهي ما زالت ناشطة إلى الآن تحت اسم "مجلس ستريت لاتحاد النظم الديمقراطية". كما شارك في تأسيس لجنة المجلس الأطلنطي، الساعية إلى تحويل حلف الناتو إلى اتحاد سياسي.

من المواضيع الأساسية في الكتاب، الاختلاف بين عصبة الدول المستقلة والاتحاد. يشرح ستريت بشكل تفصيلي لماذا لا يمكن لصيغة العصبة الحفاظ على السلام العالمي، ولماذا يعد تشكيل الاتحاد بين دول العالم الديمقراطية حلاً لهذه المشكلة بشكل فوري، فضلاً عن تسوية عدد من المشاكل الإنسانية الأخرى الكبيرة.

طبقاً لستريت، فإن العصبة منظمة مكونة من الحكومات، لصالح الحكومات التي كوّنتها. أعضاء العصبة دول، إذن فالدول هي الممثلة في هيئات صناعة القرار بالعصبة، التي تُطبق قوانينها على مستوى الدولة وليس على مستوى الفرد. الأفراد مواطنون في دول مختلفة كل منها تتمتع بالسيادة، وقرارات وقوانين العصبة يجب أن تتحول إلى تشريعات وطنية قبل تطبيقها على الأفراد.

الاتحاد هو منظمة من الأفراد، أسسه أفراد وهو لصالح الأفراد. الأفراد مواطنون في كل من الاتحاد والدول التي يقطنون بها. الاتحاد وحده له الحق في اتخاذ قرارات تخص المواطنين. هيئة صناعة القرار تمثل المواطنين، وليس الدول الأعضاء، والقوانين تسري بشكل مباشر على المواطنين دون الحاجة لتشريعات داخلية في كل من الدول الأعضاء. الغرض الرئيسي من الحكومة العالمية الفيدرالية الديمقراطية كان - في رأي ستريت - هو حماية حريات ومصالح الأفراد، في حين أن غرض العصابة، مثل عصابة الأمم، كان حماية سيادة الدول. تعتمد رؤية ستريت على فكرة أن تنطبق تشريعات الاتحاد الموحدة مباشرة على المواطنين الأفراد. ولقد لاحظ على سبيل المثال كيف أنه مع غزو إيطاليا لأثيوبيا في خرق لقوانين عصابة الأمم، كانت الجزاءات المفروضة غير مجدية. لا بد إذن أن يكون لدى الاتحاد نظامه القانوني المستقل القادر على تنفيذ قوانين مشتركة دون الحاجة لموافقة الدول.

لا يمنع هذا أن يُتاح للدول قوانينها ونظمها القانونية الخاصة فيما يخص الأمور التي تخرج عن نطاق اختصاص سلطة الاتحاد. هذا النموذج مأخوذ من النموذج الأمريكي، الذي يفصل بين قوانين الولايات ونظم الولايات القانونية على جانب، والقوانين الفيدرالية والنظام القانوني الفيدرالي على الجانب الآخر. بالمنطق نفسه، يكون الاتحاد مستحقاً لفرض ضرائب على المواطنين مباشرة، وألا يعتمد على الدول الأعضاء في جني العوائد الضريبية.

على النقيض من العديد من النظم الفيدرالية الأخرى في العالم، قبل زمن ستريت وبعده، فإن ستريت لم يطالب بأن يضم الاتحاد جميع دول العالم. تقتصر العضوية على الدول الديمقراطية المستقرة فحسب. من أسباب هذا الأمر اعتقاده بأن المنظمة التي تضم جميع الدول - ديمقراطية وديكتاتورية - ستصبح بطبيعتها الحال أضعف وأقل تماسكاً، وأن أهمية أن يكون لدى المنظمة سلطة واستقرار كبيرين، هي أكبر من فكرة ضم جميع الدول

إلى المنظمة. وصف كيف كان في السابق يدعم فكرة تشكيل جمعية عالمية - أقوى من عصابة الأمم - لأنه افترض أن العالم أجمع يمكن أن ينتظم فيها في الوقت نفسه. فقط عندما أدرك أن المشكلة ستصبح أصغر عند ضم عدد أقل، من النظم الديمقراطية، تبين أن حل الاتحاد يبدو ممكن التحقق.

وعلى المدى البعيد، رأى ستريت أن الاتحاد سيتوسع ليضم أعضاء جدد، ببساطة لأن العضوية فيه تبدو مغرية، لكي يصبح في نهاية المطاف - وبوتيرة تخدم الحريات الإنسانية - حكومة عالمية. تشكل الدول الخمسة عشرة المؤسسة للاتحاد نواة الاتحاد، لكن يجب أن يتيح الاتحاد للدول الديمقراطية جميعاً أن تنضم إليه، وأن تضمن لمواطنيها الحقوق المنصوص عليها في إعلان الحقوق المشترك الخاص بالاتحاد. ديمقراطيات العالم المتحدة - الاسم الذي أطلقه ستريت على الاتحاد - يضم خمسة محاور مشتركة أساسية:

1. المواطنة
2. الدفاع
3. العملة
4. التجارة
5. الاتصالات

الكتاب مرفق بنص مقترح للدستور، متأثر للغاية بالدستور الأمريكي. لكن يشدد ستريت على أن هذه المسودة ليس القصد منها أن تكون خطة جاهزة ونهائية، إنما هي مجرد نموذج ممكن.

يستند الاتحاد إلى دستور مدون وهيئة تشريعية - الكونغرس - تنقسم إلى دائرتين. الدائرة الأولى - مجلس النواب - تكون متناسبة بالكامل مع عدد السكان في الدول الأعضاء. الدائرة الثانية - مجلس الشيوخ - لا تتبع مبدأ التناسب، إنما تمنح الدول التي بها سكان أقل تأثيراً أكبر من التأثير الذي قد يتوفر لها بالتناسب مع عدد سكانها الأقل. فيما يخص السلطة التنفيذية، اقترح ستريت هيئة تنفيذية مكونة من 5 أشخاص، ثلاثة منهم ينتخبون بشكل مباشر من الناس، ويعين

المجلسين التشريعيين الشخصيين المنتخبين. الغرض من هذا الأمر – من جهة – هو التركيز على أن السلطة تتبع من الناس، وأيضاً لتقسيم السلطة بما يقلل خطر حصول فرد واحد على سلطة كبيرة للغاية. يُنتخب أعضاء الهيئة التنفيذية لمدة خمس سنوات، مع استبدال عضو من الخمسة كل عام. يتناوب أعضاء المجلس على رئاسة الاتحاد، إذ يتولى رئاسته واحد منهم لمدة عام، وهلم جرا.

ثم تعين الهيئة التنفيذية أميناً يتولى أداء أعمال الحكم التنفيذية اليومية، بمساعدة وزارة يعينها بنفسه.

للاتحاد أيضاً نظام قانوني موحد فيدرالي، وبه محكمة عليا، ودفاع مشترك. يشدد ستريت كثيراً على الوفر المالي الذي يتيح هذا النظام. بشكل عام، يجب أن يتمكن الاتحاد من البقاء دون تسليح مباشر، إذ أنه مع ضم القوات العسكرية لدوله الأعضاء معاً يحتفظ بتفوق عسكري على أي معتمد محتمل. يتولى الاتحاد ببساطة المسؤولية عن جميع الموارد العسكرية، وتشمل التحصينات والموانئ والمواقع العسكرية والمباني والمنشآت التي تحوزها الدول الأعضاء وقت تأسيس الاتحاد، ويتولى قيادة شؤون الدفاع، التي تُحال إلى مجلس أعلى للدفاع، يتكون من ضباط يخدمون حالياً في القوات المسلحة للدول الديمقراطية المعنية.

يُسمح للدول الأعضاء بأن تكون لديها قوات شرطة وقوات شبه عسكرية، لكن لا يُسمح لها بدخول حروب بقرارات منفردة، إلا في حالات الطوارئ.

2.4 الاتحاد الفيدرالي العالمي

كان غرينفيل كلارك محامياً أمريكياً مؤثراً شغل منصب مستشار للرئيس فرانكلين د. روزفلت أثناء الثلاثينيات. في 1958 نشر كلارك بالتعاون مع المحامي الزميل لويس ب. سون كتاب السلام العالمي عن طريق قانون عالمي⁹ ويحتوي على مقترح تفصيلي بدستور لاتحاد فيدرالي عالمي افتراضي. وقد سون على الولايات المتحدة من بولندا في 1939، وكان خبيراً رائداً بمجال القانون

الدولي وقد عمل لصالح الأمم المتحدة. يستند المقترح إلى الفكرة الأساسية القائلة بأن السلام الدائم والحقيقي يحتاج إلى نزع أسلحة كامل من جميع القوات المسلحة الوطنية وكذلك نظام من القوانين الدولية الملزمة، يدعمه نظام قانوني فعال ومحكم دولية وشرطة دولية.

لا بد أن يكون هذا القانون العالمي مصحوباً بأساس دستوري يوضح بشكل قاطع حدود ولاية السلطة العالمية وينطبق على الدول كافة، وعلى الأفراد في شتى أنحاء العالم. إضافة إلى نزع الأسلحة وفرض سيادة القانون دولياً، يعتقد كلارك وسون بضرورة فرض تدابير فعالة لتقليل الانقسامات الاقتصادية في العالم، بما أنها تؤدي إلى عدم الاستقرار والنزاعات.

نقطة بداية الكتاب هي ميثاق الأمم المتحدة (في ذلك الحين) ويظهر كيف يمكن مراجعته وتنقيحه بما يضمن إنشاء سلطة دولية فعالة. تحتفظ المنظمة الدولية المعدلة أيضاً باسم الأمم المتحدة.

في مقدمة الكتاب، يشدد كلارك على أن هذا هو السبيل الوحيد وأن هناك مزايا عملية للبدء من المؤسسات القائمة كأساس لما يقدمه. لكنه لا يعارض فكرة إنشاء منظمة جديدة تماماً إذا – لأي سبب – ثبت أنها الحل الأفضل. النتيجة أهم من الوسيلة اللازمة لتحقيق النتيجة.

هدف المقترح كان تيسير الطريق إلى سلام حقيقي بمساعدة مقترح عملي وتفصيلي لمنظمة يمكن أن يصدر قرار إنشائها على المستوى العالمي مع فتح النقاش حولها عالمياً.

العضوية والقبول

يشدد كلارك وسون على ضرورة انطباق القانون العالمي على الدول والأفراد كافة. من ثم، فإن جميع الدول، أو السواد الأعظم منها، يجب أن تختار أن تصبح عضوة في المنظمة العالمية الجديدة. الدول القليلة التي تختار البقاء خارجها يمكن قبولها، لكن هذه الدول سوف تحتاج للالتزام بقوانين وقرارات المنظمة العالمية.

كما وضع المؤلفان قواعد العضوية بحيث تكون طوعية، على الأقل في البداية. القبول إذن يصبح مطلوباً من قبل جميع الدول تقريباً – خمسة أسداس الدول، بما يشمل خمسة أسداس سكان العالم ودول العالم الـ 12 ذات التعداد السكاني الأكبر – حتى يبدأ عمل المنظمة العالمية الجديدة. ما إن تصبح دولة من الدول عضوة لا يُسمح لها بالمغادرة أو بأن يتم استبعادها.

الجمعية العامة

بحسب المقترح، فمن التغييرات المهمة التي يجب ادخالها على ميثاق الأمم المتحدة إصلاح الجمعية العامة لتصبح هيئة صناعة قرار عليا وهيئة تشريعية، يعين مندوبوها في انتخابات عامة في مختلف الدول الأعضاء بالتناسب مع التعداد السكاني للدول. بحسب المؤلفين، فإن الانتقال إلى المندوبين المنتخبين شعبياً يجب أن يكون تدريجياً. في المرحلة الأولى يتم تعيين المندوبين من قبل حكومات الدول الأعضاء في الجمعية العامة، أو من البرلمانات الخاصة بهذه الدول. في المرحلة الثانية، يتم تعيين نصف المندوبين من كل دولة على الأقل عن طريق انتخابات عامة، وفي المرحلة الثالثة يجري تعيين المندوبين جميعاً عن طريق الانتخابات. تصوّر كلارك وسون مرحلة انتقالية قوامها 24 عاماً، قبل أن تصبح الانتخابات العامة للمندوبين هي القاعدة النافذة.

بشكل عام تصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية البسيطة، ويكتمل نصاب الجمعية عند حضور أغلب الأعضاء. في القضايا الهامة للغاية، توجد قواعد خاصة للتصويت: في بعض الأمور، فإن أغلبية جميع المندوبين مطلوبة (ليس الحاضرين فحسب)، وفي أمور أخرى، فإن أغلبية ثلاثة أرباع المندوبين جميعاً وأغلبية ثلثي مندوبي الدول الـ 12 الأكثر سكاناً مطلوبة.

تُخصص مقاعد الجمعية العامة بحسب حجم الدول، لكن ليس بالتناسب بالضرورة. كان التصور أن يُتاح للدول الأربع الأكبر 30 ممثلاً لكل منها، في حين يُتاح لأصغر 3 دول مندوباً واحداً عن كل منها، مع عدد 2

إلى 15 مندوباً للدول الـ 92 المستقلة الباقية وقت صدور الكتاب. يصبح العدد الإجمالي للمندوبين 551 مندوباً.

في تعليق أدلى به المؤلفان، كتباً أنهما فكراً كثيراً في مشكلة تمثيل المندوبين للدول عدة سنوات، وفكراً في عدة نماذج مختلفة، وأخيراً تبين لهما أن هذا النموذج هو حل وسط بين مراعاة الأحجام المتباينة للدول، ومواقعها كدول مستقلة. يفضل المؤلفان نظاماً به دائرة واحدة، ويشعران أن صناعة القرار في نظام كهذا تصبح أيسر وأكثر فعالية عن نظام به دائرتين منفصلتين، ورفضاً مختلف أنواع إجراءات التصويت المزدوجة، التي تتطلب أغلبية كل من المندوبين والدول.

هناك عوامل أخرى، مثل الموارد الاقتصادية ومستوى التعليم، تم النظر إليها كأساس لتخصيص الولاية، لكن تم رفضها، بحسب المؤلفين، على أساس أنها تهيئ لتعقيدات لا ضرورة لها دون أن تسهم في جعل النظام أكثر إنصافاً.

المجلس التنفيذي

يتم إلغاء مجلس الأمن الحالي ويحل محله مجلس تنفيذي قوامه 17 عضواً معينين من الجمعية العامة. يعين الأعضاء بناء على نظام يضمن توزيعاً معيناً للعضوية بين مختلف الدول: الدول الأربع الكبيرة يكون لكل منها مندوب دائم، والدول الثمانية التالية تتشارك في 4 مقاعد بالتناوب، ويكون مقعدين في كل الأوقات مخصصان لدول أوروبية ومقعدين لدول من خارج أوروبا. بحسب المقترح، فإن المجلس التنفيذي له أيضاً قواعد تصويت خاصة، تشمل مطلب بصدور قراراته بأغلبية 12 صوتاً من بين 17 صوتاً في الأمور المهمة، وأن يشتمل الـ 12 صوتاً على عدد معين من المندوبين من الدول الأكبر.

يمارس المجلس التنفيذي دور الحكومة. يكون مسؤولاً أمام الجمعية العامة التي يمكنها فصله. على النقيض من العديد من النظم الوطنية حيث البرلمان يعين رئيس الوزراء الذي يعين حكومته، فإن كل عضو

في المجلس التنفيذي تعينه الجمعية العامة.

الأمانة

مثل الأمم المتحدة، فإن كلارك وسون يعتقدان أن الأمين العام الذي تعينه الجمعية العامة له دور حيوي، وأيضاً الأمانة العامة القادرة على دعم هيئات صناعة القرار وتنفيذ القرارات. الأمين العام هو أعلى مسؤول في المنظمة العالمية.

المحاكم

توجد محكمة دولية عليا مكونة عن طريق إعادة تنظيم ودعم سلطات محكمة العدل الدولي الحالية، تكون مسؤولة عن تطبيق القوانين الملزمة التي تسنها الجمعية العامة. للمحكمة 15 عضواً يعينون مدى الحياة. تحت المحكمة الدولية توجد منظومة قوامها بين 20 و40 محكمة إقليمية تنظر قضايا الأفراد المخالفين للقوانين الدولية. يعين المجلس التنفيذي قضاة هذه المحاكم، ويمكن الطعن في أحكامها أمام المحكمة الدولية التي تتولى مهام المحاكم العليا.

اقترح كلارك وسون أيضاً محكمة تكميلية، هي محكمة الوساطة العالمية، المكلفة بالوساطة وتسوية المنازعات ذات الطبيعة السياسية لا القانونية. اقترحا أن تتكون محكمة الوساطة العالمية أيضاً من 15 عضواً يعينهم الجمعية العامة مدى الحياة. تكون أحكام محكمة الوساطة العالمية غير ملزمة وذات طبيعة استشارية، على النقيض من أحكام المحكمة الدولية. إذا صوتت الجمعية العامة على قرار بأغلبية ثلاثة الأرباع يصبح حكم محكمة الوساطة العالمية ملزماً.

كما اقترح كلارك وسون مكتباً عالمياً للوساطة على مستوى أدنى، يمكنه أن يعاون الدول في تسوية المنازعات البسيطة.

الشرطة المسلحة العالمية

لتنفيذ قرارات السلطة العالمية وضمان الأمن لجميع الدول الأعضاء في غياب قوات الدفاع الوطنية، يقترح كلارك وسون تهيئة قوة شرطة عالمية قوية وجيدة التسليح.

تتكون هذه القوة من 200 ألف إلى 600 ألف جندي محترف. الجمعية العامة هي التي تحدد عدد أفراد هذه القوة.

لمقاومة هيمنة الدول القوية، ينص المقترح على أن يتم تجنيد أفراد قوة الشرطة بالأساس من الدول الصغيرة، دون أن يكون لدولة من الدول نصيب يزيد عن 3 في المائة من إجمالي عدد القوات.

كما يتم تحضير قوة احتياط يتراوح عددها بين 600 ألف إلى مليون ومائتي ألف فرد، يجندون طبقاً لنفس مبادئ القوة النظامية.

يُتاح للشرطة العالمية أحدث الأسلحة، لكن لا يُتاح لها أسلحة دمار شامل. يتم فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. يتم وضع الأسلحة النووية تحت سيطرة سلطة خاصة ولا تكون ضمن ترسانة أسلحة قوة الشرطة العالمية. لا يتم استخدام الأسلحة النووية إلا بموجب قرار خاص يصدر عن الجمعية العامة ولا يصدر القرار إلا في حالة استخدام دولة أخرى ل سلاح نووي أو هي هددت باستخدامه، وكانت قد أنتجته سراً أو خبأته.

طبقاً للمقترح، يقود الشرطة العالمية طاقم قادة من خمسة أعضاء، يعينهم المجلس التنفيذي وينحدر من الدول الصغيرة.

السلطات الأخرى

إضافة إلى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والشرطة العالمية والأمانة الدائمة التي يقودها الأمين العام، تصوّر كلارك وسون أن الأمم المتحدة بعد إصلاحها وتعزيزها سيكون لها عدة هيئات متخصصة لمختلف القضايا:

- مجلس اقتصادي اجتماعي مكلف بالتحقيق في المقترحات الحالية بتدابير يمكنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للمجلس 24 عضواً تنتخبهم الجمعية العامة من بين أعضاء الجمعية العامة. من بين هؤلاء الأعضاء ينحدر 12 عضواً من الدول الـ 12 صاحبة أعلى ناتج وطني إجمالي. لا تعين الدول

مندوبيها، إنما تقوم الجمعية العامة بذلك.

- سلطة التنمية العالمية، الخاضعة لقيادة هيئة التنمية العالمية، يعينها ويصرف أمورها المجلس الاقتصادي الاجتماعي. المهمة الأساسية لسلطة التنمية العالمية هي مكافحة الفقر والمساعدة على تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية في الحالات التي تهدد السلم. تصور كلارك وسون ضرورة تخصيص جزء كبير من ميزانية الأمم المتحدة لهذا الغرض.
- مجلس إداري مكلف بإدارة المستعمرات السابقة والمناطق غير المستقلة الأخرى، بغية تعزيز تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وتطوير مؤسساتها السياسية.
- هيئة تفتيش لمراقبة ورصد أعمال نزع الأسلحة في جميع الدول. مثل الشرطة العالمية، تصور كلارك وسون أن يقود هذه الهيئة خمسة أفراد ينحدرون جميعاً من دول صغيرة.
- سلطة نووية تتولى مهمة السيطرة على العناصر التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية، وتعزز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتخزن وتشرف على الأسلحة النووية التي تختار الأمم المتحدة الإبقاء عليها. وتدير إنتاج أسلحة جديدة – عند الاقتضاء – وتشرف، بناء على طلب من الجمعية العامة، على تسليم القوات العسكرية للأمم المتحدة بهذه الأسلحة.
- هيئة الفضاء
- عدد من الهيئات المتخصصة الموجودة بالفعل في الأمم المتحدة، مثل منظمة اليونسكو، والفاو، إلخ، وهيئات أخرى تراها الجمعية العامة ضرورية لتنفيذ مهامها.

الضرائب

لتمويل أنشطة الأمم المتحدة بعد إصلاحها وتعزيزها، سيحتاج للجمعية العامة حق اتخاذ

القرارات المتعلقة بالميزانية والضرائب، وبالتعاون مع الدول الأعضاء، أن تجمع الضرائب المتفق عليها. يجب ألا تتعدى الميزانية اثنين بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي للعالم.

يجب جمع الضرائب من شعوب الدول الأعضاء بناء على القدرة على السداد. يتم إنشاء مكتب ضرائب خاص للأمم المتحدة في كل دولة، ويتم توجيه الدول الأعضاء للتعاون في جمع الضرائب من مواطنيها. تتحمل الدول الأعضاء التكلفة الإدارية.

نزع الأسلحة

من أساسيات المقترح نزع الأسلحة العام والكامل من جميع القوات المسلحة الوطنية. يمكن لقوات الشرطة فحص أن تستمر في التواجد على المستوى الوطني، وتصدر قرارات تسليحها – في كل دولة – من قبل المجلس التنفيذي.

وضع كلارك وسون خطة تفصيلية حول كيفية إجراء نزع الأسلحة. الفكرة هي أن يحدث نزع الأسلحة تدريجياً وبنفس الوتيرة في الدول كافة. لا بد من وجود آليات رقابة موثوقة ولا بد من أن يتم نزع الأسلحة بالتوازي مع بناء القدرات العسكرية العالمية بحيث تتولى القوات الدولية المسؤولية عن الأمن بشكل موثوق، بعد استلام هذه المهمة من الحكومات الوطنية. إن لم يحدث هذا لن تجرؤ أية دولة عن السماح بنزع أسلحتها، كما رأى المؤلفان.

تغطي خطة نزع الأسلحة فترة 12 عاماً. العمان الأولان هما الفترة التحضيرية حين يتم إنشاء المؤسسات الجديدة في الأمم المتحدة، بما يشمل هيئة التفتيش الخاصة لمراقبة التزام الدول بنزع أسلحتها. أثناء هذه السنوات التحضيرية، يتم عمل جرد على كافة المستويات لمخزون الدول من الأسلحة، ويمثل قاعدة أساس لتحديد وتيرة نزع الأسلحة في كل من الدول.

أثناء مرحلة نزع الأسلحة التي تستغرق 10 أعوام، تقلل كل دولة من قواتها العسكرية بواقع 10 في المائة سنوياً (يُفترض أن المؤلفين يقصدان نسبة عشر في المائة من

حجم القوات الأصلي) بالتناسب في كافة فروع التسليح. لا بد أن تضع كل دولة خطط نزع أسلحة سنوية توافق عليها هيئة تفتيش الأمم المتحدة، وتراقب بعد هذا مدى الالتزام بالخطط أثناء التنفيذ.

إذا لم تلتزم أية دولة بخطة نزع الأسلحة، تبلغ هيئة التفتيش المجلس التنفيذي بهذا، ويتولى المجلس مسألة فرض الجزاءات. يجب أن يُتاح لهيئة التفتيش القدرة على دخول جميع المنشآت والحق في استخدام جميع وسائل الاتصال اللازمة لتنفيذ مهامها.

الحد من السلطات

مقترح الأمم المتحدة المنقح الذي اقترحه كلارك وسون يتيح سلطات أكبر بكثير وموارد أكبر من المتاح للأمم المتحدة حالياً. لكن المؤلفين حريصان على توضيح أن سلطات المنظمة العالمية يجب أن تكون مقتصرة بما يتناسب مع الحفاظ على السلام. هناك مجالات أخرى يجب أن تبقى تحت سيطرة الدول، ولا بد أن ينص عليها الدستور، وإلا - كما قالوا - لن تقبل أية دولة بنقل سلطاتها حسب المقترح.

بناء على المنطق نفسه، فلا بد من حماية الأفراد من إساءة استخدام السلطة. إنشاء منظمة عالمية لها موارد وسلطات هائلة يمثل خطراً، ما يعني أن تصبح القيود الدستورية

مطلوبة لتقليل خطر إساءة استخدام السلطات. من العناصر الرئيسية في هذا المقترح دليل حقوق الإنسان الذي ينص على ألا تنتهك الحقوق الفردية لأحد، وأن تبقى قضايا حقوق الإنسان شأناً داخلياً للدول لا يُسمح للأمم المتحدة بالتدخل فيه.

في إعلان حقوق الإنسان تنص المادة الأولى على أن كل الدول تحتفظ بسلطاتها، غير المنصوص بشكل صريح على نقلها للأمم المتحدة، في الدستور، وفي المادة الثانية ورد أن لا يمكن للأمم المتحدة اتخاذ قرارات تقيد من الحريات الفردية مثل حرية المعتقد الديني أو الرأي والصحافة، إلخ.

الضمانات الدستورية عامة. طبقاً لكلارك وسون، فإن محكمة العدل الدولية لها دور مهم في تعريف وتفسير الضمانات الدستورية عند نظرها في المنازعات، ومن ثم فهي تضع حدود سلطات الأمم المتحدة، كما فعلت المحكمة العليا الأمريكية عند نظرها في مدى تطابق القوانين مع مبادئ الدستور الأمريكي. تقييد جميع السلطات بالدستور لا يعني أنها سلطات ثابتة لن تتغير أبداً، لكن عدم مرونتها أو إمكانية تغييرها سريعاً مسألة مقصودة، بما أن قرارات تغيير الميثاق تتطلب أغلبية الثلثين في الجمعية العامة مع تصديق أربعة أخماس الدول الأعضاء عليها، ولا بد أن تكون 8 دول منها من أكبر 12 دولة.

3. الديمقراطية العالمية

هيلد، فإن المثل الديمقراطية في المستقبل ستكون كوزموبوليتية. وتسهم العولمة في هذا التطور.

بحسب هيلد، فإن الدول لم تلعب دورها المفترض بها أن تلعبه، لكنها بحاجة إلى مساندة نظام عالمي في الاضطلاع بهذا الدور. يجب التشارك في السيادة بين المستويات المحلي والإقليمي، بين الوطني والعالمي. هناك مصالح مشتركة كثيرة، بحسب هيلد، ومنها مصالح مشتركة في المجال الاقتصادي. يجب تنظيم السوق الحرة من أجل الاحتفاظ بالمثل الديمقراطية وبحرية الأفراد، ومن أجل نمو هذه المثل وتلك الحرية.

يرى هيلد أن الطريق إلى الديمقراطية الكوزموبوليتية يمر بالمؤسسات العالمية القائمة بالفعل. لا بد من أن يتاح لها ولاية قوية بالقدر الكافي للتعاطي مع المسائل العالمية. لا بد من أن تتخلل الديمقراطية الكوزموبوليتية التشريعات على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أن المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي يجب أن تتطور لتتولى مسؤوليات إقليمية من أجل تطبيق وتنفيذ القوانين العالمية. لكن هذا لا يكفي بحسب هيلد. فلا بد أيضاً من خلق منتدى ديمقراطي عالمي. يمكن أن يتحقق هذا داخل الأمم المتحدة، عن طريق إنشاء دائرة ثانية بها، أو خارج الأمم المتحدة. في البداية، سيتكون هذا المنتدى من الدول الديمقراطية، ثم ينمو ليضم الدول التي تتبنى الديمقراطية تباعاً.

على المدى الأبعد، يرى هيلد أن الديمقراطية ستمدّد تدريجياً على المستوى العالمي، في اتجاه إنشاء كيان صناعة قرار عالمي مستقل له مسؤولية فرض تدابير إكراهية وإدارة العدالة وتكون له أدوات رقابة اقتصادية.

3.2 برلمان عالمي خارج نطاق الأمم المتحدة

جورج مونبيوت هو كاتب وناشط سياسي بريطاني في الحركة البيئية وحركة العدالة العالمية. كتب عدة كتب حول تهديدات التغير

الخطاب الأكاديمي الحديث حول الديمقراطية العالمية شارك فيه عدد من الكتاب البارزين الذين قدموا رؤى وتصورات مثيرة للاهتمام. من بين هؤلاء: ديفيد هيلد، غيلين بروك، دانيل أرشيبوغي، لويس كابريرا، توماس بوغ، توربيورن تينخو، ريتشارد فالك، أندرو ستروس.

3.1 الديمقراطية والنظام العالمي

ديفيد هيلد (وُلد 1951) هو أستاذ علوم سياسية وعلاقات دولية في جامعة دورهام ببريطانيا. كتابه الديمقراطية والنظام العالمي،¹⁰ يحاجج بضرورة انتظام الديمقراطية العالمية في هيئة منظمة عليا عالمية، ويعرض عدة مبادئ يعتقد أنها محورية لمقترحه، تشمل على:

- المساواة بين الجميع
- التمثيل الفعال والحقيقي
- المسؤولية الفردية والمحاسبة
- التوافق
- صناعة القرار بشكل جماعي فيما يخص المصالح المشتركة عن طريق التصويت
- الإشراف والتعامل المحلي (بمعنى اتخاذ الأفراد الأقرب للمسألة القرار فيها)
- تفادي وقوع الضرر الجسيم
- الاستدامة

جميع هذه المبادئ وثيقة الصلة ببعضها البعض، وبحسب هيلد، فهي تعتمد على بعضها البعض. الهدف منها جعل الفرد نقطة البدء في مستقبل النظام القانوني العالمي. في كتابه، يقدم هيلد مراجعة متكاملة لنمو الديمقراطية الحديثة. يصف نمو الديمقراطية بالتوازي مع نمو الدول ذات السيادة. يراجع هيلد أيضاً ما حدث في زمننا، معرباً عن إحساسه بأن الصلة بين الدولة الأمة والديمقراطية أصبحت أضعف، وأن الصلات القوية بين الكوزموبوليتية والديمقراطية زادت وضوحاً. في عالم يكون استقلال الفرد فيه هو الأساس والمحور، فمن الطبيعي المطالبة بنفس الاستقلالية للجميع في نفس النظام السياسي. بحسب

المناخي والتوزيع العالمي للسلطة والموارد. في كتابه عصر الموافقة¹¹ انتقد عناصر حركة العدالة العالمية التي تطالب بالماركسية أو الأناركية كبديل للنظام الحالي، وأعلن التزامه بالحوكمة الديمقراطية. يحتاج مونيوت بضرورة وجود عملية صناعة قرار ديمقراطي على المستوى العالمي. في مقدمة كتابه قال إن كل شيء صار معلوماً.

”الديمقراطية هي الشيء الوحيد المتروك للمستوى الوطني!“
اقترح تحديداً أربعة أشياء:

1. برلمان عالمي منتخب ديمقراطياً.
2. إصلاح الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تصبح ديمقراطية
3. اتحاد مقاصد دولي يعوض تلقائياً اختلافات التجارة ويحول دون الاستدانة.
4. منظمة دولية للتجارة العادلة.

فيما يخص المقترح الأول، البرلمان العالمي الديمقراطي، تصور مونيوت إنشاءه خارج عناية الأمم المتحدة، من قبل المواطنين أنفسهم، دون الحاجة لموافقة أية دولة عليه. تبدأ العملية بسلسلة من الاجتماعات العالمية المفتوحة التي لا ينتخب فيها مندوبون. أثناء الاجتماعات يتم التحضير لحملة لاكتساب دعم الأفراد لفكرة البرلمان العالمي. كما تشمل الاجتماعات على تعيين لجنة انتخابية مكلفة بتقسيم الدوائر الانتخابية وتحضير الأدلة التوجيهية للانتخابات الأولى. ثم يتم إرسال الأدلة التوجيهية إلى مختلف مناطق العالم لاتباعها.

أعلن مونيوت بوضوح أنه لا يمكن اعتبار هذه المرحلة ديمقراطية، وأن القرارات المتخذة خلالها لا بد أن تكون قابلة للطعن أو التغيير ما إن يتم انتخاب البرلمان المقترح. كما يقترح عقد استفتاء فيما يخص البرلمان بعد الانتخابات الأولى مباشرة، لضمان أنه مدعوم من أغلبية سكان العالم.

يناقش مونيوت باختصار مختلف المقترحات الخاصة بالتمثيل الديمقراطي وقواعد التصويت، لكنه يرفض أغلبها

بصفتها معقدة بشكل مفرط. يطالب بالشكل البسيط: صوت واحد لكل شخص بالغ في العالم. المفترض أن يتكون البرلمان من 600 نائباً، ينتخبون بحسب قاعدة الأغلبية في مختلف الدوائر الانتخابية، المتسقة مع النظام الانتخابي البريطاني.

لن يكون للبرلمان العالمي – على الأقل في المرحلة الأولى – أية سلطة حقيقية، بحسب مونيوت. سيستند تأثيره بالكامل على السلطة الأدبية التي يشتقها من كونه الممثل المشروع الوحيد لمواطني العالم. هذه السلطة الأدبية تجعل من الصعب على المؤسسات الدولية النافذة – مثل البنك الدولي – تجاهل توصياته.

يقدر مونيوت أن تكلفة عقد الانتخابات العالمية هي نحو 5 مليارات دولار أمريكي وتكلفة تصريفه لأمره هي حوالي 300 مليون دولار. ناقش مشكلة التمويل – التي يفاقم منها عدم إمكانية قبول التمويل من الدول أو الشركات أو المؤسسات الدولية – مع إمكانية استثناء بعض هيئات الأمم المتحدة التي يمكن أن تتولى التمويل. لا يقدم أية مقترحات حول تفاصيل التمويل هذه. هناك مشكلة أخرى يناقشها، هي كيفية عقد الانتخابات في الدول، لا سيما في النظم الديكتاتورية، المعارضة للبرلمان العالمي. يرى أن هناك احتمالات عدة، مثل إجراء انتخابات في السر، أو تصويت المواطنين الهاربين من بلادهم نيابة عن باقي المواطنين داخل البلد. هذا الأمر، على حد قوله، يعد أيضاً أداة لإدخال الديمقراطية إلى هذه الدول. يرى مونيوت أن الديمقراطية تتطلب ألا نحدد مسبقاً واجبات ومهام البرلمان العالمي، أو أن نفرض قيوداً على تطوره. الطريقة الديمقراطية الوحيدة المقبولة هي ترك البرلمان يقرر بنفسه كيف يتطور. ربما سيقى جمعية تمثيلية لها مهام استشارية، أو ربما سيختار أن يتحول إلى سلطة تشريعية حقيقية. ربما يقرر إنشاء حكومة عالمية ديمقراطية. علينا، بحسب مونيوت، أن ندع المسألة مفتوحة، لكن ليست هذه النقطة من النقاط التي يشدد عليها مقترحه بقوة، أو حتى يأخذ موقفاً منها.

كما يناقش مونيبيوت خطر الفساد وإمكانية أن تسيطر مصالح أخرى بخلاف مصالح الناخبين على نواب البرلمان. أضاف خطر أن يسيطر الالتزام الحزبي على النواب عند اتخاذ قرارات أو النظر في مقترحات برلمانية. أشار إلى أنشطة الضغط (اللوبي) الممولة من مجموعات مصالح قوية في البرلمانات الوطنية، كما في برلمان الاتحاد الأوروبي، ووافق على أن هذا التفاف على الديمقراطية، لكن من المستحيل تجريم هذه الضغوط تماماً دون التدخل في التأثير المشروع من الناخبين. يرى ضرورة فرض عدة إجراءات، مثل قانون صارم لمكافحة الفساد، وأن تُكلف المحكمة الجنائية الدولية بنظر هذه القضايا (ليس من الواضح من الذي سيصدر هذه القوانين ومن سيمنح المحكمة الجنائية الدولية هذه المسؤولية، خاصة وأن البرلمان يفترق للسلطة التشريعية) لكنه يقول بأن الحماية من إساءة استخدام السلطات تعتمد في المقام الأول على التدقيق المستقل من الإعلام والحركات الديمقراطية المتابعة لعمل البرلمان.

بالإضافة إلى البرلمان العالمي، يقترح مونيبيوت إصلاح الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تصبح أكثر ديمقراطية، وإلغاء مجلس الأمن بالأمم المتحدة. يقصد برفض الديمقراطية على الجمعية العامة أن يكون الوزن النسبي لصوت كل دولة متناسباً مع عدد سكانها وعلى تصنيفها على مؤشر موضوعي للديمقراطية العالمية. هذا الأمر في رأيه يقدم حافزاً قوياً للدول غير الديمقراطية لكي تصبح ديمقراطية. تتولى

الجمعية العامة بعد إصلاحها - بحسب المقترح - الواجبات الحالية على جدول مجلس الأمن.

أما كيف سيتم إجراء هذه الإصلاحات في إطار نظام الأمم المتحدة الحالي، حيث يستلزم إلغاء حق الفيتو المتاح للدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن أن تصوت هذه الدول لصالح القرار بالإجماع، فإن مونيبيوت يعي بهذه المشكلة لكن يناقش احتمال أن يتم حل مجلس الأمن بالأساس بسبب قرار الولايات المتحدة بدخول الحرب دون موافقة المجلس، كما حدث عند غزو العراق على سبيل المثال. خارج هذا التوقع، فهو لا يقدم أية مقترحات لحل هذه المشكلة.

فكرة اتحاد المقاصة الدولي تأتي من الاقتصادي جون مينارد كينز، الذي اقترح الفكرة في مؤتمر بيرتون وودز في عام 1944 عند إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يهدف اتحاد المقاصة إلى الاحتفاظ بتوازن التجارة العالمية لتفادي سقوط بعض الدول في أزمة استنادة ضارة باستدامتها. تتكون الفكرة بالأساس من إنشاء بنك عالمي له عملته الخاصة وتُدعى "بانكور"، ولها سعر صرف ثابت أمام العملات الوطنية. لكل دولة حساب في هذا البنك، ولها أصول وخصوم بقيمة البانكور المكافئة لفائضها في التجارة أو عجزها في الميزان التجاري. يتم استخدام فائض البانكور في التجارة، بما أن الدول صاحبة الفائض والدول صاحبة العجز عليها في نهاية العام سداد فوائد، يتم إذن تهيئة حافز لإنهاء الاختلال في الميزان بين الدول.

يهدف اتحاد المقاصة إلى الاحتفاظ بتوازن التجارة العالمية

لتفادي سقوط بعض الدول في أزمة استنادة مزمنة.

يجب وضع الفائدة – بناء على المقترح – في صندوق يمكنه تمويل الانتخابات الخاصة بالبرلمان العالمي وإدارته لشؤونه، وكذلك تخصص هذه الأموال لمختلف المشروعات التي تقلص من انعدام المساواة في العالم. السؤال هو كيف يتم إلزام الدول بسداد الفوائد لهذا الاتحاد، وكيف يمكن إلزام دول العالم التي لديها فائض تجارة كبير حالياً بأن تقبل بهذه المنظمة، ناهيك عن رفض المقترح في عام 1944.

إجابة مونيوت هي أن الدول الفقيرة والمستدينة يمكنها استخدام ديونها للدفع بالتغيير، إذ يمكنها التهديد مجتمعة بأن تلغي ما عليها من أقساط وتعلن أنها لن تسدها. السؤال هو مدى مصداقية هذا الإجراء كسلاح. حتى إذا تمكنت الدول الفقيرة المستدينة من أذى المقرضين الأثرياء عن طريق عدم سداد الديون، فمن المرجح أن تتمكن الدول الغنية من أذى الدول الفقيرة بقدر أكبر.

أخيراً، يقترح مونيوت منظمة عالمية لمراقبة التجارة العالمية. من الأفكار المطروحة منح تراخيص للشركات التي تريد التجارة دولياً، وفرض متطلبات معينة فيما يخص الالتزام بمبادئ النزاهة والعدالة. يمكن أن تتولى المراقبة شركات محاسبية وتحمل شركات التجارة النفقات. جزء من المراقبة يتضمن التأكد من سداد الشركات لأسعار معقولة تعويضاً على الموارد الطبيعية المستغلة أثناء الإنتاج.

لكن كيف يمكن إنشاء مؤسسة كهذه؟ وما الموارد التي ستتاح لها؟ وكيف ستتمكن

من مراقبة التجارة الدولية في كل الدول وأن تضمن عدم قدرة الشركات المفتقدة للترخيص على القيام بأعمال؟ لم يتم توضيح أي من هذا. يفترض المقترح أن جميع مراقبي المؤسسة يمكنهم العمل في كافة أراضي الدول وعبر كل الحدود، وأن جميع الدول ستسمح بأنظمة وقوانين موسعة من قبل سلطة خارجية داخل أراضيها. كما يبدو أن المقترح يتطلب موارد كبيرة للغاية. من سينشئ مؤسسة كهذه؟ وهل سيطلب من جميع الدول قبولها؟ وكيف سيتم اتخاذ القرارات إزاء ما يعتبر ظروف عادلة ومنصفة في التجارة؟ وهل ستكون القرارات ملزمة للدول التي لم تصوت على هذه المنظمة؟ كل هذه الأسئلة تبقى بدون إجابات واضحة.

3.3 إصلاح الأمم المتحدة

إضافة إلى المقترحات الأكثر طموحاً

نحو نموذج حوكمة عالمية مختلف راديكالياً، فهناك عدد من الكُتاب بينهم أندرياس بومل، وديتر هينرش، وجوزيف شوارتزربرغ وإرسكين بارتون شيلدرز اقترحوا إصلاحات لنظام الأمم المتحدة الحالي، يهدف إلى تحسين قدراتها على إدارة المخاطر والأزمات العالمية الكبيرة. بعض هذه المقترحات تشتمل تشكيل برلمان للأمم المتحدة منتخب مباشرة من مواطني العالم، في حين أعلن بعض الكتاب الاكتفاء بإصلاحات متواضعة تخص حق الفيتو في مجلس الأمن.

المراجع

1. انظر موسوعة ستانفورد للفلسفة [المصدر بالإنكليزية]:
Kleingeld, P. B., Eric. "Cosmopolitanism". *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* <(2011). <<http://plato.stanford.edu/archives/spr2011/entries/cosmopolitanism>>
2. دانتي أليغييري، "في شأن حكومة عالمية أو دي موناركييا" [المصدر بالإنكليزية]:
Alighieri, D. *On World-Government or De Monarchia*. (Wildside Press, 2009)
3. كروسبي، سينيلاس الجديد [المصدر بالإنكليزية]:
Crucé, E. *The New Cyneas*. (Allen, Lane and Scott, 1909)
4. كانط، مشروع للسلام الدائم [المصدر بالألمانية]:
Kant, I. *Zum ewigen Frieden. Ein philosophischer Entwurf*. (Königsberg, 1795, 1795)
5. أينشتاين، من سنواتي اللاحقة [المصدر بالإنكليزية]:
Einstein, A. *Out of my later years*. (Philosophical library, 1950)
6. مسودة أولية لندستور عالمي [المصدر بالإنكليزية]:
Borgese, G. A., Hutchins, R. M., Adler, M. J., Kahler, E. & Redfield, R. *Preliminary Draft of a World Constitution*. (University of Chicago Press, 1948)
7. كيلسن، السلام من خلال القانون [المصدر بالإنكليزية]:
Kelsen, H. *Peace through law*. (Lawbook Exchange, 2000)
8. ستريت، الاتحاد الآن [المصدر بالإنكليزية]:
Streit, C. K. *Union now : a proposal for a federal union of the democracies of the north Atlantic*. (Cape, 1939)
9. كلارك ج. وسون ب. [المصدر بالإنكليزية]:
Clark, G. & Sohn, L. B. *World peace through world law*. (1958)
10. هيلد. د. [المصدر بالإنكليزية]:
Held, D. *Democracy and the global order : from the modern state to cosmopolitan governance*. (Open University, 1995)
11. مونبيوت، ج. [المصدر بالإنكليزية]:
Monbiot, G. *The age of consent : a manifesto for a new world order*. (Flamingo, 2003)

